افتتاح الجلسة الثانية

د.محمد فؤاد:

في البداية يشرفني تواجدي مع شباب الباحثين، وأنا أكن احتراما خاصًا لهذه الكلية فأنا خريج كلية الحقوق جامعة القاهرة ولكني كنت دائما أتنقل بين مكتبة كلية الحقوق وكلية الاقتصاد وفي دراسة الدكتوارة اخترت موضوع العلاقات الدولية وكان يجمع بين الحسنيين.

وأشكر الباحثين المشاركين في الجلسة الأولى؛ حيث أكدوا مرة أخرى –بعد التأكيدات التي حصلنا عليها خلال اجتماعاتنا قبل الثورة وخلال عام وأكثر منذ قيام ثورة 25 يناير وحتى الآن– أن عقول الشباب قادرة على بناء دولة عظمى. فقد سعدت بالمجموعة التي شرفنا بها في الجلسة الأولى وتتأكد هذه السعادة بالمجموعة المميزة التي أشرف أن أكون ميسراً لهم في هذه الجلسة.

وأريد أن أؤكد على الطبيعة الخاصة للمؤتمر؛ فهذا ليس مؤتمرًا ثوريًا ولكنه مؤتمر يتمتع بخصوصية ترجع لكونه مؤتمر خاص بالباحثين وهذه الكلمة لها دلالاتها، فعندما نطرح رأيًا لابد أن يكون له سند ومقارنات ويحقق إضافة، وأن نتبنى أفكارًا يمكن ممارستها من خلالها قيادة مراكز صنع القرار.

وتزداد أهمية هذا المؤتمر لموضوعه؛ حيث يتناول دور مجلس الشعب باعتباره أحد مراكز صنع القرار في مصر والمركز الوحيد –في هذا الوقت– الذي يتمتع بشرعية ثورية وشرعية من صاحب السلطة الأساسي وهو الشعب وكيف ويمارس مجلس الشعب اختصاصته وفق المادة 33 من الإعلان الدستوري والتي تنص على أمر غاية في الخطورة وهو أن يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية فور انتخابه، والمقصود بالسلطة التشريعية في هذا المقام أن إصدار وتعديل الإعلانات الدستورية وليس فقط إصدار القوانين وهذا اختصاص في غاية الخطور، بالإضافة إلى أن المجلس يقرر رسم السياسة العامة للدولة. والمقصود برسم السياسة العامة للدولة إدارة هذه المرحلة وتسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب، بحيث يقوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتنفيذ السياسات فقط دون التدخل مضمونها. ودور الباحثين البحث والتأسيس لهذه الأفكار وطرحها على بعض أعضاء مجلس الشعب أصحاب أيديولوجيات مختلفة لتبنيها داخل البرلمان.

ولي تحفظ على عبارة "الانتخابات التشريعية" في العنوان لأنها عبارة غير دقيقية؛ فإما أن تكون "الانتخابات المصرية" فتشمل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أو "الانتخابات البرلمانية" فقط، أما الانتخابات التشريعية فهو اصطلاح غير دقيق.

وهناك إشكالية تتعلق بوصف المرحلة الراهنة التي يمكن أن نعنون لها بـ"انعدام الرؤية"، فمن يقود مصر منذ قيام الثورة وحتى الآن ليس لديه رؤية على الإطلاق لإدارة البلاد، ليس لديه

استراتيجيات أو خطط عمل أو جدول زمني، مما أدى إلى هذه الحالة من التخبط التي سميت في الجلسة الأولى إما تعرجات أو انتكاسات، ولكن المحصلة النهائية أننا في حالة من الإصلاح وليس التغيير. ومن هنا يأتي دوركم كباحثين في تقويم مسار هذه المرحلة ونقلنا من مجرد مرحلة الإصلاح إلى حالة التغيير، فلابد أن تقودوا هذه المرحلة وتساعدوا في قيادتها حتى نكون أمام ثورة حقيقية تعرف التغيير وليس الإصلاح حتى لا نضطر إلى النتيجة التي وصلنا إليها حتى الآن وهى إعادة إنتاج النظام السابق.

أخيرًا أود التأكيد على أهمية التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. فالحقوق المدنية والسياسية (من قبيل الحق في الحياة، والحق في التعبير عن الرأي، والحق في اللجوء إلى القضاء، والحق في تكوين جمعيات وتكوين أحزاب سياسية، وأيضًا الحق في الانتخاب والترشح، والحق في المساواة أمام القانون)، هذه الحقوق تتميز بأن كلفتها قليلة فنحن لا نحتاج لإنفاق أموال للحفاظ على تلك الحقوق، بخلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مثل الحق في التعليم أو الرعاية الصحية) التي تحتاج إلى نفقات. كما تتميز الحقوق المدنية والسياسية بأنها غير متدرجة وإنما تطبق دفعة واحدة؛ فعلى سبيل المثال نزاهة الانتخابات لا تتدرج.